للدراسات الحضارية والاستراتيجية
The Arab Orient Center - for Strategic and Civilization Studies
لندن . المملكة المتحدة . هاتف : 00447792232826
عنوان الموقع : http://www.asharqalarabi.org.uk
بريد الموقع : info@asharqalarabi.org.uk

—

دراسات

الأغوار الفلسطينية..
في مهب التسريب

دراسة بحثية ميدانية

عبد الستار شريدة

باحث فلسطيني
مختص بقضايا الاستيطان والجدار

آب 2010

أولا: لمحة عامة

1. معطيات عامة: تبلغ المساحة الإجمالية للأغوار حوالي 720000 دونم[1] وهي تمتد من بيسان حتى صفد ومن عين جدي حتى النقب ومن منتصف نهر الأردن وحتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربا[2]، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الأغوار حوالي 280000 دونم[3]، يستغل منها من قبل المزارعين الفلسطينيين حوالي 50000 دونم[4] بينما المصادر لأغراض زراعية ملحقة بـ 31 مستوطنة[5] جاثمة على أراضي الأغوار حوالي 27 ألف دونم[6].

جدول يظهر المساحة الإجمالية والمساحات الزراعية[7]

المساحة الإجمالية	مواقع عسكرية مغلقة	الصالح للزراعة	زراعي فلسطيني	زراعي مستوطنات
720000 دونم	400000 دونم	280000 دونم	50000 دونم	27000 دونم

واكتسبت الأغوار أهميتها كونها دفيئة زراعية طبيعية يمكن استغلالها للزراعة طيلة السنة إضافة إلى خصوبة تربتها وما تتيحه وفرة المياه في حوضها الذي يعد من أهم الأحواض المائية في فلسطين.

كذلك اكتسب غور الأردن أهميته لما يمثله من مساحة تشكل ربع الضفة الغربية، ويعيش فيه أكثر من 50000[8] فلسطيني "بما في ذلك مدينة أريحا، ومن دون احتساب التجمعات الرعوية والبدوية والزراعية العشوائية" أي نحو 2% من تعداد سكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، إضافة لمجال التطوير فيه مع وجود مصادر مياه وأراضي خصبة تجعل من قابلية الحياة للدولة الفلسطينية المستقلة ضرورة ملحة بهكذا امتيازات.

وقد أضاف البعد الاستراتيجي لغور الأردن حيوية نادرة للمنطقة، فحدوده مع الأردن تشكل نقاط تواصل هامة للتجارة والسفر مع بقية دول الشرق الأوسط والعالم وهذا ما دفع الحكومات الإسرائيلية منذ احتلال الضفة الغربية في حرب 1967 إلى اعتبار منطقة غور الأردن بمثابة الحدود الشرقية "لإسرائيل" وطمحت في ضمه إليها تدريجيا من خلال وضع

---

[1] وزارة الزراعة الفلسطينية
[2] المصدر السابق
[3] المصدر السابق
[4] المصدر السابق
[5] وزارة الحكم المحلي ووزارة الزراعة
[6] المصدر السابق
[7] المصدر السابق
[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

العراقيل في وجه المواطنين الفلسطينيين من خلال سياسة أو قوانين الأمر الواقع التي دفعتهم للهجرة أو قيدت حركتهم في نطاق محدد.

حيث أعلنت السلطات الإسرائيلية وفور احتلالها للضفة الغربية عام 1967 عن المناطق المحاذية لنهر الأردن "400 ألف دونم" كمناطق عسكرية مغلقة يحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو غير ذلك، وأنشأت 90 موقعا عسكريا[9].

وبعد ذلك تبنت حكومات الاحتلال المتعاقبة ما قاله "يغال ألون" ونظريته حول الأهمية الأمنية لغور الأردن والذي قال " لكي يتحقق الدمج بين حلم سلامة البلاد وإبقاء الدولة يهودية يجب فرض نهر الأردن كحدود شرقية للدولة اليهودية".

وهكذا صاغ "ألون" تصوره للحل النهائي في أعقاب حرب 1967 على أساس خلق وجود إسرائيلي مدني –إضافة للوجود العسكري– بواسطة نقاط استيطانية على أن يشكل غور الأردن تواصلا جغرافيا بين بيسان وصحراء النقب، وهذا ما تم فعلا من خلال شارع 90 الذي يعد جهة الربط بين المستوطنات الجاثمة على أراضي غور الأردن في الضفة الغربية وبيسان داخل الخط الأخضر، بعد أن عزل غور الأردن عزلا كليا عن محيطه الفلسطيني وأصبح تعامل الاحتلال معه على أرض الواقع من خلال 4 حواجز عسكرية ثابتة تفصله عن الضفة الغربية وكأنه جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال[10].

كذلك قامت سلطات الاحتلال بعد حرب1967 بمصادرة الأراضي الزراعية وأملاك الغائبين والأراضي الوقفية الإسلامية والكنسية المسيحية في غور الأردن استنادا إلى القانون الذي أقرته في العام 1950 بمصادرة أملاك الغائبين الفلسطينيين ممن لجئوا إلى الأردن في أعقاب الحرب، وما تبع ذلك من إجراءات وضغوط تهدف لاقتلاع المواطنين الفلسطينيين من أرضهم[11].

2. الواقع السكاني الفلسطيني في غور الأردن:

عند الحديث عن الواقع السكاني الفلسطيني في غور الأردن لا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاهل الخلل المفتعل بين عدد السكان الفلسطينيين المحدود من جهة والمساحة الشاسعة للمنطقة من جهة أخرى، وكل ذلك حصيلة متوقعة لما أسس له الاحتلال على مدار نصف قرن تقريبا من المضايقات والمخططات لإحداث خلل ديمغرافي لصالح المستوطنين على حساب التجمعات الفلسطينية والسكان.

---

[9] دائرة شؤون المفاوضات

[10] مؤتمر الأغوار الفلسطينية: إمكانية التطوير والاستثمار/ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

[11] المصدر السابق

حيث يبلغ عدد التجمعات الفلسطينية في غور الأردن 27 تجمعا ثابتا حسب الجهاز المركزي للإحصاء، على مساحة تقدر بحوالي 10 ألاف دونم[12]، إضافة إلى عشرات التجمعات الرعوية والبدوية غير المحصية. وتتبع تجمعات غور الأردن إداريا لثلاث محافظات فلسطينية هي أريحا "الأغوار الجنوبية" ومحافظة نابلس "الأغوار الوسطى" ومحافظة طوباس "الأغوار الشمالية". وتعود جذور القاطنين في غور الأردن للمحافظات الثلاث باستثناء نسبة محدودة "غير محصية" تعود جذورهم للمحافظات الجنوبية وتحديدا الرعاة ومربي الثروة الحيوانية الوافدين من الخليل وبيت لحم[13].

وإن كان من الصعب تحديد عدد السكان في تجمعات الأغوار حسب المصادر التي تتفاوت في سجلاتها إحصاءات السكان إلا أن الجهاز المركزي للإحصاء وفقا لتعداد عام 2007 حدد عدد السكان في 27 تجمعا "بما فيها مدينة أريحا ومخيمي عقبة جبر وعين السلطان" 50665 نسمة أي ما يعادل 2% من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وهو رقم غير دقيق لأنه يستثني إحصاء المئات إن لم يكن الآلاف من السكان في التجمعات الرعوية العشوائية خاصة من الرعاة الرحل الذين يتعمدوا التنقل مع ماشيتهم في المناطق الرعوية النائية تخوفا من ملاحقة سلطات الاحتلال الدائم خاصة في التجمعات المصنفة C حسب اتفاقات أوسلو والتي تشكل ما نسبته 88.3% من إجمالي المساحة الكلية لغور الأردن. [14]

جدول يحصي عدد سكان الأغوار حسب التجمع والمحافظة[15]

الرقم	المحافظة	التجمع	عدد السكان
1	طوباس/ الأغوار الشمالية	بردلة	1637
2	طوباس/ الأغوار الشمالية	عين البيضاء	1163
3	طوباس/ الأغوار الشمالية	عاطوف	483
4	طوباس/ الأغوار الشمالية	كردلة	307
5	طوباس/ الأغوار الشمالية	العقبة	104
6	طوباس/ الأغوار الشمالية	ابزيق	211
7	طوباس/ الأغوار الشمالية	يرزة	39
8	طوباس/ الأغوار الشمالية	الفارسية	151

[12] وزارة الحكم المحلي
[13] مقابلات أجراها الباحث مع رؤساء التجمعات في الأغوار
[14] مجالس محلية في الأغوار ومقابلات مع متضررين في الأغوار
[15] الجهاز المركزي للإحصاء

9	طوباس/ الأغوار الشمالية	المالح	370
10	طوباس/ الأغوار الشمالية	الرأس الأحمر	179
11	طوباس/ الأغوار الشمالية	حمصة	133
	مجموع محافظة طوباس		**4303**
12	أريحا/ الأغوار الجنوبية	مرج نعجة	715
13	أريحا/ الأغوار الجنوبية	الجفتلك	3714
14	أريحا/ الأغوار الجنوبية	فصايل	1078
15	أريحا/ الأغوار الجنوبية	العوجا	4120
16	أريحا/ الأغوار الجنوبية	النويعمة	1245
17	أريحا/ الأغوار الجنوبية	عين الديوك	821
18	أريحا/ الأغوار الجنوبية	م عين السلطان	3160
19	أريحا/ الأغوار الجنوبية	أريحا	18346
20	أريحا/ الأغوار الجنوبية	دير القلط	4
21	أريحا/ الأغوار الجنوبية	م عقبة جبر	7176
22	أريحا/ الأغوار الجنوبية	دير حجلة	8
23	أريحا/ الأغوار الجنوبية	النبي موسى	309
	مجموع محافظة أريحا		**42320**
24	نابلس/ الأغوار الوسطى	النصارية	1585
25	نابلس/ الأغوار الوسطى	العقربانية	1001
26	نابلس/ الأغوار الوسطى	بيت حسن	1121
27	نابلس/ الأغوار الوسطى	عين شبلي	335
	مجموع محافظة نابلس		**4042**
	المجموع الكلي		**50665**

ثانيا: المخططات الإسرائيلية في الأغوار

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بعد حرب عام 1967 والحكومات الإسرائيلية تعتبر غور الأردن بمثابة الحدود الشرقية "لإسرائيل"، بل ابعد من ذلك إذ تتعامل مع المنطقة

وكأنها جزء لا يتجزأ من "دولة إسرائيل" عند استعراض الوقائع على الأرض خاصة المتعلقة بالسيادة وحرية الحركة والتنقل وأملاك الغائبين وغيرها.

فعلى سبيل المثال، وعند استعراض السيطرة على الأرض في غور الأردن نجد أن 1020 كلم مربع منطقة C تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، في المقابل نجد 85 كلم مربع منطقة A تخضع للسيطرة الفلسطينية وهذه المساحة عبارة عن إصبع في خاصرة الحدود الشرقية مع الأردن يشكل مدينة أريحا المحاطة من جميع الجهات بمناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

جدول يبين توزيع السيطرة الجغرافية على غور الأردن[16]

المنطقة	المساحة كم مربع/ تقريبي	النسبة
A. السلطة الوطنية الفلسطينية	85	%7.4
B. تقاسم مشترك	50	%4.3
C. إسرائيلية	1020	%88.3
المجموع	**1155**	**%100**

والملاحظ هنا أن هذه النسبة لم يطرأ عليها أي تغير إيجابي لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاقية أوسلو عام 1993،بل على العكس، يمكن القول أن السلطة الفلسطينية تخسر يوميا من أراضي مواطنيها في مناطق C الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية جراء ملاحقة منازل المستوطنين ومواقع الجيش الإسرائيلي لظلها وقت الشروق والغروب.

وقد استطاعت السلطات الإسرائيلية أن تفرض في غور الأردن منذ العام 1993 ما يمكن تسميته: وقائع "ما لك لي، وما لي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل"، وذلك من خلال زيادة المساحات المصادرة لصالح المستوطنين أو لأغراض عسكرية، أو من حيث زيادة عدد المستوطنين الذين سجلوا في العام 1992 حوالي 4115 لترتفع هذه النسبة في العام 2005 إلى حوالي 7500 [17]مستوطن.

وقد اتضحت أكثر صحة هذه الوقائع بعد انتفاضة الأقصى في العام 2000 والسياسة التي اتبعها الاحتلال بحق المنطقة والمتمثلة في فصل غور الأردن فصلا كاملا عن محيطه الفلسطيني من خلال أربع حواجز ثابتة وغيرها من الحواجز المؤقتة، وربط الدخول إليه

[16] منظمة بت سيلم
[17] دائرة شؤون المفاوضات

بتصاريح خاصة تمنحها الجهات الإسرائيلية ذات العلاقة للمواطنين الفلسطينيين من خارج المنطقة الراغبين بفلاحة أراضيهم أو لأغراض اجتماعية.

وهذا الإجراء شبيه بالإجراء المتبع عند رغبة أي فلسطيني اجتياز الخط الأخضر والدخول لإسرائيل، ما يمكن اعتباره مؤشرا ذو دلالات بالنوايا الإسرائيلية اتجاه غور الأردن والنابعة أصلا من مخططات قديمة طرحها سابقا قادة الاحتلال عشية احتلال الضفة الغربية عام 1967 وبعد ذلك وتصورهم للسيطرة على غور الأردن من خلال عدة مخططات أبرزها خارطة المصالح الإستراتيجية التي قدمها الجيش الإسرائيلي متزامنة مع مشروع الخطوط الحمراء، لتتضح توجهات دولة الاحتلال إزاء التسوية مع الجانب الفلسطيني لاحقا – تحديدا عام 2005– وقبيل اندلاع انتفاضة الأقصى وكيف كان يخطط المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي كما اتضح من خطة المصالح[18] عام 1997 والتي تنص على تقسيم الضفة الغربية إلى 5 مناطق للسيطرة الفلسطينية مفصولة عن بعضها بمناطق سيطرة أمنية – استيطانية "كما حصل بعد عام 2005" وبما يحقق سيطرة إسرائيلية كاملة على طول منطقة غور الأردن، وعزل كامل لشريط حدودي على امتداد خط 4 حزيران 1967، وضمان معابر واسعة تربط الخط الأخضر بالأغوار، وعمل مناطق عمق جغرافي وسط الضفة الغربية، إضافة لفصل مدينة القدس فصلا كاملا عن الضفة الغربية.

وعند استعراض هذا المخطط الذي أعد في العام 1997 ومقارنة الوقائع على الأرض بعد العام 2005 نجد أن انتفاضة الأقصى التي اندلعت في العام 2000 أتاحت لدولة الاحتلال تنفيذ مخططها المعد قبيل 3 سنوات من الانتفاضة، وبذلك تكون أدارت الأزمة لتحقيق مخططات الاستيطان والفصل والعزل تحديدا فيما يخص الأغوار والقدس على اعتبار أنهما قضيتا سيادة.

وعند العودة إلى مخططات الاحتلال اتجاه الأغوار نجد أن هناك الكثير من النوايا المعلنة وغير المعلنة من قبل الاحتلال بحق المنطقة ومواطنيها الفلسطينيين، وقد عبر المسئولين الإسرائيليين بمناسبة وغير مناسبة عن تصورهم للتسوية النهائية التي لن تشمل غور الأردن مع الجانب الفلسطيني، فقد قال شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق كما نقلت عنه صحيفة هارتس "الحدود المستقبلية لإسرائيل سوف تشمل الكتل الاستيطانية وغور الأردن"[19] كذلك كان رئيس حكمة الاحتلال الأسبق "اسحق رابين" كرر أن مساعي إسرائيل يجب أن تصب في منع قيام كيان فلسطيني مشاطيء للبحر الميت.

---

[18] مؤتمر الأغوار: مصدر سابق

[19] صحيفة هآرتس 27 شباط 2006

لكن قبل ذلك كان هناك عدة مشاريع ومخططات أعد لها مسئولين إسرائيليين لضمان استمرار سيطرة الاحتلال على غور الأردن أبرزها:

1. الخطة التي أعدتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية[20] ونشرت في الصحف الإسرائيلية بتاريخ 7 آذار عام 2006 والتي ترى أهمية قصوى في السيطرة على نقاط استراتيجيه على المرتفعات الجبلية وعلى حزام في غور الأردن يمتد من شمال البحر الميت وحتى شمال غور الأردن ويجب أن يكون واسعا بما يكفي لتوفير "الدفاع الفعال" وضيقا بما يكفي لمنع السلطة من الامتداد مستقبلا نحو الشرق وتتلخص خطة أجهزة الاحتلال الأمنية باعتبار غور الأردن حاجزا أمنيا أمام الجبهة الشرقية بحيث يحيط عمق الضفة الغربية من خلال حاجزين سرقي يظم غور الأردن وغربي هو جدار الفصل العنصري، كما بينت الخطة طموح دولة الاحتلال في إعادة بناء غور الأردن بإنشاء مشاريع صناعية وزراعية مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، والسيطرة على الأحواض المائية والفصل الجغرافي بين فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي الأردن الذين يمثلون عمقا ديمغرافيا لأي كيان فلسطيني قادم حسب واضعي الخطة.

2. مشروع ألون[21]: وهو مشروع أعده يغال ألون وزير العمل الإسرائيلي في حينه يهدف أساسا إلى تضييق مجال الخيارات المتاحة لأي حل أو تسوية بشأن السيادة على الأرض، ويهدف المشروع إلى تطبيق سياسة الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض وتنفيذ عملية استيطانية على طول غور الأردن من غور بيسان وحتى صحراء الخليل بطول 115 كلم وعرض 20 كلم. ولضمان نجاح مشروعه دعا إلى تجنب ضم مناطق فلسطينية ذات كثافة سكانية عالية.

3. مشروع غوش أمونيم[22]: اعتمد هذا المشروع على خطين متوازيين يتمثل الأول بإقامة عدد من الكتل الاستيطانية الهائلة في مناطق فلسطينية آهلة "كما هو الحال في مدينة الخليل ومدينة القدس على سبيل المثال"، بينما اعتمد الثاني على إقامة عدد كبير من المستوطنات الصغيرة والمتناثرة على أكبر مساحة أرض ممكنة "كما هو الحال في غور الأردن".

---

[20] جريدة الأيام الفلسطينية 8 آذار 2006
[21] مؤتمر الأغوار: مصدر سابق
[22] المصدر السابق

4. مشروع شارون[23]: تبنى شارون الدعوة لإقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين خلال 20 عاما بحيث يكون الأول على طول السهل الساحلي ويقابله الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ بما يشمل إقامة رابط مستوطنات في غور الأردن، وخلق حلقات وصل من المستوطنات بين السهل الساحلي وسلسلة مستوطنات الأغوار.

5. مشروع نتنياهو[24]: يقوم هذا المشروع على التصور الذي وضعه بنيامين نتنياهو للحل النهائي والذي أعتبر أن نهر الأردن سيكون الحدود الشرقية لدولة إسرائيل وسيكون هذا الخط حدودا دائمة بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية مبديا تحمل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات والمستوطنين ومعتبرا أن المصالح الحيوية لدولة إسرائيل في الضفة الغربية وغور الأردن على وجه التحديد سوف تشكل الأساس في أي اتفاق مرحلي ودائم مع الفلسطينيين.

6. مشروع الخطوط الحمراء – خارطة الجيش للمصالح الإستراتيجية[25]: وهي خطة كشف النقاب عنها عام 1997 وتتعلق أساسا بما تعتبره إسرائيل خطوطا حمراء خاصة فيما يتعلق بمصادر المياه الجوفية والتي تعتبر أنه لا يمكن لإسرائيل الانسحاب منها لوجود المياه الجوفية فيها، إضافة لخطوط حمراء تمنع الانسحاب كاعتبارات الأمن والاستيطان.

ثالثا: الاستيطان في الأغوار:

يبلغ عدد المستوطنات في الأغوار 31 مستوطنة معظمها مستوطنات زراعية، أنشئت على مساحة 12 ألف دونم وحوالي 60 ألف دونم ملحق بها[26]لأغراض زراعية، وتستغل هذه المستوطنات مثالية المنطقة لزراعة النخيل والموز والخضروات والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية.

ويبلغ عدد سكان المستوطنات في الأغوار حوالي 8300 مستوطن يضاف إليهم أرقام غير محددة من الإسرائيليين غير المقيمين في مستوطنات الأغوار والذين يفدوا من داخل الخط الأخضر للعمل في الزراعة وتحديدا من بيسان والسامرية وغيرها.[27]

---

[23] مؤتمر الأغوار. دائرة شؤون المفاوضات
[24] جريدة الأيام 15حزيران 2004
[25] المصدر السابق
[26] وزارة الزراعة الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي
[27] وزارة الزراعة، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار

وتقع معظم مستوطنات غور الأردن لسيطرة المجالس الاستيطانية الإسرائيلية الإقليمية المعروفة باسم "عرفوت هيردن" و"مجيلوت"، ما أتاح للمستوطنات وقاطنيها غير الشرعيين استهلاك المصادر الفلسطينية الضئيلة على حساب السكان الفلسطينيين.

جدول يحصي المستوطنات في الأغوار وسنة التأسيس[28]

اســـــــــم المستوطنة	سنة التأسيس	نوع المنتجات
ميخولا	1969	أعشاب طبية، خضروات
سيليت	2003	تتبع في أراضيها الزراعية لميحولا
شـــــيدموت ميخولا	1983	حمضيات، أعشاب طبية
روتم	1984	أعشاب طبية، خضروات
حمدات	1982	أعشاب طبية وورود
روعي	1978	عنب، ورد، أعشاب
بقعوت	1972	عنب، ورد، أعشاب
حمرا	1971	عنب، ورد، أعشاب
ميخورا	1973	–
أرجمان	1971	ورد، أعشاب
مسواه	1969	عنب، تمور
يافيت	1980	خضار، تخيل
معاليه إفرايم	1970	مدينة صناعية
جيتيت	1972	أعشاب، ورد، عنب
بيت زايل	1972	ورد، عنب
تومر	1978	خضار، نخيل، موز
جلجال	1973	مستوطنة مدنية
هجدود	1975	عنب، خضار
نيران	1977	عنب، نخيل، موز

[28] المصدر السابق

يتاف	1969	نخيل، عنب، خضروات
شـــــــيلو متصيون	1977	مستوطنة مدنية
هاشاخور	1975	تعاونية
اليشع		مستوطنة مدنية
نعما	1979	أعشاب طبية، نخيل
مول نيفو	1983	نخيل
متســـــــبيه جريكو	1978	خضروات، ورد
فيريد جريكو	1979	–
مول نيفو	1983	برادات تخزين
بيت هعارافا	1980	نخيل، بطيخ، شمام، عنب
الموج	1977	بطيخ، خضار، نخيل
جاليا	1974	نخيل، عنب، بطيخ، خضار

رابعا: التهجير والتحكم الديمغرافي:

المقدمة

قامت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها لأراضي الضفة الغربية في العام 1967 بتهجير حوالي 50 ألف مواطن من منطقة الأغوار ووضعت يدها على أملاك الغائبين في المنطقة والأراضي الوقفية[29].واستمرت سلطات الاحتلال في سياسة الإخلاء المباشر من خلال ترحيل أهالي تجمعات كاملة بحجة وجودها على منطقة عسكرية كما هو الحال مع أهالي خربة الحديدية في الأغوار الشمالية. كما دفعت بالمواطنين لهجرة أراضيهم من خلال عدة إجراءات هدفها التضييق على المواطنين والدفع بهم لهجرة أراضيهم من خلال تحديد إقامة المزارعين والمواطنين الفلسطينيين في المنطقة حسب البطاقة الشخصية مع العلم أن أصحاب الأراضي ومالكيها

[29] بلدية أريحا، بلدية طوباس، بلدية طمون

والمزارعين فيها غالبيتهم من غير المقيمين في الأغوار وهم في الغالب من محافظات نابلس وطوباس.[30] وقد نفذت سلطات الاحتلال في حزيران وتموز 2010 أكثر من 90 عملية هدم في الأغوار الشمالية، تحديدا في خربتي الرأس الأحمر وعاطوف طالت منشآت سكنية وحظائر ماشية ما أدى إلى تشريد 107 فلسطينيين بينهم 52 طفلا.كما أخطرت سلطات الاحتلال 67 مواطنا بالرحيل والهدم من تجمعات الرأس الأحمر وعين الحلوة وبردلا والعوجا وعاطوف وبدو الكعابنة[31]. ولم تسلم المؤسسات الدينية والتعليمية من إخطارات الهدم حين سلمت سلطات الاحتلال سلطات الاحتلال وجهاء التجمعات البدوية في العوجا إخطارا لهدم مسجد وآخر لهدم مدرسة بدو الكعابنة. ولم يكن الإجراء الأخير هذا هو الوحيد الذي اتخذه الاحتلال بحق منشآت دينية وتعليمية وصحية فلسطينية في غور الأردن، فقد سبقه الكثير من إخطارات الهدم المماثلة لعل أبرزها إخطارات الهدم التي طالت مؤسسات قرية العقبة في الأغوار الشمالية بما فيها المسجد والعيادة الصحية ومدرسة وروضة القرية إضافة إلى عشرات إخطارات الهدم التي طالت منازل القرية.كذلك لم تتوانى سلطات الاحتلال عن تهجير تجمعات فلسطينية بالكامل من غور الأردن بهدف إحداث خلل ديمغرافي لصالح المستوطنات الجاثمة على أراضيه ولإفراغ أي مفاوضات حول القضايا العالقة من محتواها خاصة عند الحديث عن منطقة "أفرغت من السكان"، وفي سبيل ذلك قامت سلطات الاحتلال بتهجير تجمعات فلسطينية في الأغوار تهجيرا كليا وأخرى تهجير جزئي وعلى طريق إفراغها من قاطنيها في حال استمرت السياسة المتبعة بحق الأهالي في هذه التجمعات وفي حال استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية بتعداد التجاوزات دون اتخاذ خطوات عملية صارمة لوقف عمليات تهجير مواطنيها ووقف تهريب وتسريب مزيد من أراضي غور الأردن للاحتلال الذي يستغل عامل الوقت لتغيير ملامح المنطقة وتحويل الوجود الفلسطيني فيها إلى أشبه ما يكون بتجمعات عشوائية يقطنها مجموعة من الرعاة الرحل والمنتفعين من الزراعة الموسمية وليسوا مواطنين فلسطينيين على أرضهم.

---

[30] بلدية طمون، مديرية زراعة نابلس
[31] بلدية طمون، وكالة معا الإخبارية

1. التهجير والإخلاء:

a. الخرب المهجرة كليا من غور الأردن:

i. خربة حمصه: بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية في العام 67، وضعت سلطات الاحتلال يدها على مساحات شاسعة من أراضي غور الأردن بما فيها بعض التجمعات والخرب منها خربة حمصه الواقعة في الأغوار الشمالية إلى الشرق من بلدة من بلدة طمون. وكان يتواجد في الخربة في العام 67 حوالي 18 عائلة يقطنون في بيوت من سلاسل حجرية أعانها الطين كي تقوى وتثبت في وجه المتغيرات الطبيعية إضافة إلى بيوت من الصفيح. غير أن الاحتلال وكما أسلفنا لاحق السكان والقاطنين في الخربة المعتمدين في معيشتهم على تربية الماشية وزراعة ما يقرب من 800 دونم في المزروعات الشتوية والحقلية، ما أدى إلى عرقلة النمو الديمغرافي للخربة نتيجة المضايقات وسعي العديد من العائلات للرحيل عن خربتهم في تلك الفترة ولاحقا وصولا للعام 2000 حين تم حفر الخندق وشق أراضي سهل البقيعة في الأغوار الشمالية الذي يعتبر أحد أهم مظاهر فصل غور الأردن عن المحيط الفلسطيني. حيث أخطرت سلطات الاحتلال بعد حفر الخندق مجمل القاطنين في الخربة والبالغ عددهم 12 عائلة بالرحيل بحجة تواجدهم في منطقة عسكرية مغلقة، غير أن الأهالي واصلوا التشبث بأرضهم على مر السنين، وقد قامت سلطات الاحتلال بترحيل 10 عائلات فعليا عن حمصة، وبقيت عائلتين لشقيقين هما "جمال وعفيف خضر حامد بني عودة" القاطنين في منزلين من الصفيح بمساحة 24 م مربع لكل منهما، مرفقة بحظائر لاستيعاب ما يقرب من 800 رأس من الماشية. وقد نفذت سلطات الاحتلال بالفعل تهديدها وقامت بهدم المنشأتين السكنيتين وما تبقى من منشآت للأهالي النازحين أواخر العام 2007. وقد قام جمال ببيع جميع المواشي البالغ عددها 600 رأس، التي كان يمتلكها بعد رحيله عن الخربة والسكن في طمون، مبررا هذه الخطوة بانعدام وجود المراعي التي عزلت بالكامل داخل الخندق وعدم قدرته على مسايرة متطلبات الأغنام وتوفير الأعلاف الصناعية لها. ومع هدم منشأتي الشقيقين بني عودة ورحيلهم عن حمصه تكون الخربة قد أفرغت بالكامل من قاطنيها

الفلسطينيين، وأصبحت أثرا بعد عين يدل عليها بقايا الهدم و شواهد ما زالت قائمة عبارة عن أثر لبقايا منازل مشيدة من الحجارة المتراصة، قطنها الأهالي في مطلع القرن العشرين، إضافة إلى وجود آبار أثرية تعود للعهد الروماني استغلها الأهالي وأعادوا تأهيلها لغرض ري الأفراد والماشية، وسد مهدم[32].

جدول بين المهجرين عن خربة حمصة التي باتت مهجورة بالكامل، وجهة النزوح، وعدد المواشي قبل وبعد النزوح[33]

اسم النازح	جهة النزوح
عبد محمد بني عودة	الجفتلك
فوزي محمد بني عودة	الجفتلك
جمال خضر حامد	عاطوف
عفيف خضر حامد	عاطوف
رشيد مصطفى عبد الكريم	طمون
سعد علي	"توفي"
محمد صادق بشارات	عاطوف

ii. خربة الرواق: في العام 2007 داهمت قوة للجيش الإسرائيلي خربة الرواق الواقعة شرق سهل البقيعة والمعتمد قاطنوها على تربية الماشية وأخطرت سلطات الاحتلال 7 عائلات متواجدة في الخربة بالإخلاء والهدم، لتنفذ القرار في ذات العام بحق 5 منازل مشيدة من ألواح الصفيح والشعر وترحيل قاطنيها الذين توزعوا في نزوحهم بين خربة الحديدية في سهل البقيعة وخربة مرج نعجة في الأغوار الوسطى بمحافظة أريحا. وفي العام 2002 أتت سلطات الاحتلال على منزلين كانا قد أخطرا بالهدم مع المنازل المهدمة عام 2009 وترحيل قاطنيها من المنطقة، وبذلك تكون سلطات الاحتلال قد أنهت التواجد الفلسطيني في خربة الرواق نهائيا[34].

[32] بلدية طمون ومهجرين عن الخربة
[33] مهجرين عن الخربة
[34] بلدية طمون ومهجرين عن الرواق

جدول يبين أسماء النازحين عن خربة الرواق ومكان النزوح وعدد الماشية قبل وبعد[35]

اسم النازح	جهة النزوح
عبـد الله حـافظ بنـي عودة	الحديدية
علي محمد مفلح	الحديدية
محمد علي مفلح	الحديدية
حسين أسمر	الحديدية
عبد الله محمود لطيّف	مرج نعجة
محمد محمود لطيّف	مرج نعجة
خضر محمد بشارات	مرج نعجة

b. التهجير الجزئي: بخصوص التجمعات السكانية والخرب المرتجلة في غور الأردن لم يكن وضع سكانها أفضل حالا من الخرب المهجر قاطنوها، حيث تعرضت بالتزامن مع تلك المرحلة لحملات مداهمة لهدم وتكرار عمليات الهدم المسبوقة بإخطارات بهذا الخصوص والمرفقة أيضا بالترحيل، ووجود السكان الفلسطينيين فيها لا يعني بالمطلق ثبات الوضع القائم للخرب وسكانها، فقد تعرضت العديد الخرب المرتجلة –إن جاز التعبير– ومن فيها من مربي ماشية للخطوات التي سبقت تهجير الخرب المرحلة، حيث أخطرت العديد من الخرب –في الأغوار الشمالية تحديدا– بكاملها بالترحيل بعد أن نفذت مضامين هذه الإخطارات بالفعل، والسكان بانتظار تنفيذ سلطات الاحتلال لقرارات الترحيل بالفعل خاصة وأن الأهالي هناك تهيئوا من تطابق تسلسل مجريات الأحداث في الخرب المرحلة والمهجر سكانها مع ما يجري بحقهم من إجراءات. فعلى سبيل المثال ما يجري في خربة الحديدية التي قامت سلطات الاحتلال بإخطار جميع من فيها بالرحيل، كانت قد قامت في وقت سابق من العام 1997 بتجميع من تبقى في الخرب المحيطة بها على مساحات ضيقة في الحديدية، لتقوم بعد شق الخندق –الذي يعد أحد مظاهر فصل غور الأردن عن الضفة الغربية– بإخطار جميع من جمعتهم في الخربة بالرحيل عنها، بعد إجراء عمليات هدم لمنازل وحظائر ماشية في الخربة كل سنة تقريبا والتي كان آخرها شباط 2010 ما أدى إلى تراجع عدد القاطنين

[35] المصدر السابق

فيها بسبب سياسة الترحيل التي تتبعها سلطات الاحتلال في الخربة والخرب المجاورة لها والمهددة بالترحيل أيضا، وهي:

i. **خربة الحديدية:** يبلغ عدد سكان خربة الحديدية الواقعة في الأغوار الشمالية إلى الشرق من بلدة طمون حوالي 150 نسمة، ويزيد عدد سكان الخربة في فصل الربيع والصيف حيث تنشط الحركة من قبل الرعاة الوافدين إلى الخربة بحثا عن الربيع والكلأ باعتبارها منطقة رعوية، إضافة إلى عودة أبناء الخربة من الطلبة في مدارس طمون لانعدام المدارس في الخربة. وخربة الحديدية خربة أثرية قديمة تعود جذورها للعهد الروماني كما تدل بعض الشواهد التي ما زالت ماثلة كالأبنية السكنية كما تدل أساسات لبناء روماني من الحجارة كبيرة الحجم والمقطوعة من الصخر، إضافة لوجود قواطع حجارة كانت ملحقة بالأبنية في ذلك العهد وكانت تستغل كحدائق، وتشير بعض الآثار التي عثر عليها في الخربة إلى تواصل حركة العمران والسكان فيها وصولا للعهد التركي كما تدل بعض الأبنية المشيدة من الحجارة والطين، إضافة إلى الآبار البالغ عددها حوالي 20 بئر روماني كانت تستغل لأغراض ري الأفراد والمواشي وما زال السكان يستغلون منها 5 آبار. وقد استمرت حركة السكان في الخربة حتى يومنا هذا تخللها الكثير من الضغوطات والممارسات من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق السكان كان أكثرها ضراوة بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية في العام 1967 وفي العام 1997 حين هدمت أكثر من 100 منشأة سكنية وحظيرة ماشية مرورا بالعام 2000 حين شقت سلطات الاحتلال خندق العزل وعزلت الأهالي عن محيطهم، وصولا للعام 2006 وما رافق ذلك من إخطارات للأهالي للرحيل عنها وعدم المبيت وبناء بيوت الشعر ومضايقات كان الهدف منها تفعيل مضامين الإخطارات القاضية بترحيل الأهالي من خلال عدة إجراءات على أرض الواقع لعل أبرزها حملة الهدم التي قامت بها آليات الاحتلال في العام 2008 و2009 ، رغم عدم بت محكمة العدل الإسرائيلية بالدعوى التي رفعها السكان على جيش الاحتلال لوقف تنفيذ مضامين الإخطارات، وقد امتدت الحملة الإسرائيلية في ملاحقة السكان المنكوبين ما نتج عنه نزوح حوالي 60 عائلة من الأهالي إلى بلدة طمون والجفتلك ومرج نعجة، ليتقلص عدد العائلات المتبقية في الحديدية إلى 23 عائلة بعد العام شباط 2010[36].

[36] بلدية طمون ومهجرين عن الحديدية

جدول يحصي المهجرين عن الحديدية وجهة النزوح[37]

اسم النازح	جهة النزوح
علي إبراهيم مصطفى	عاطوف
محمد موسى مصري	عاطوف
راضي أحمد حمد	طمون
أحمد يوسف بشارات	عاطوف
محمود يوسف بشارات	طمون
عبد الرحيم حسين بشارات	طمون
عمر عارف بشارات	طمون
محمد فهد بني عودة	طمون
علي محمد بني عودة	طمون
عبد الله حافظ يوسف	طمون
حسين أسمر بشارات	طمون
راضي بشارات	طمون

ii. خربة أم قطن: يبلغ عدد سكان خربة أم قطن 10 عائلات، هدم الاحتلال خمس منازل مشيدة من ألواح الصفيح والخيش ملحقة بحظائر للماشية في العام ورحلهم منها في العام 2008، وبقي في الخربة خمس عائلات مخطرة منازلهم بالهدم وبالتالي الترحيل. ويعيش أهالي أم قطن في ظروف صعبة نتيجة الإجراءات التي يفرضها الاحتلال لحثهم على الإخلاء من طلقاء أنفسهم، علما أن المنطقة معزولة بشكل جزئي بسبب خندق العزل الذي شقه الاحتلال في العام 2000، ويعتمد الأهالي في مياه الشرب على صهاريج بسعة 4 كوب لنقلها من بئر طمون ويعملوا على تفريغها في براميل مكشوفة من البلاستيك بسعة 200 لتر، ويضطر بعض الأهالي لنقل صهريج مياه واحد وأحيانا اثنين يوميا ، الأمر الذي يكبدهم ما يقرب من 60 شيكل بدل تكاليف النقل فقط عن الصهريج الواحد[38].

[37] المصدر السابق
[38] بلدية طمون ومهجرين عن أم قطن

جدول يحصي الأهالي المهدمة منازلهم والنازحين عن أم قطن[39]

اسم النازح	جهة النزوح
محمد جمال حامد	طمون
عارف جبر طوباسي	عاطوف
عـزات يوسـف بنـي عودة	الرأس الأحمر
عـلان يوسـف بنـي عودة	الرأس الأحمر
علي يوسف بني عودة	الرأس الأحمر

iii. خلة جديعة: هو من التجمعات العشوائية لمربي الماشية الذين لاحقتهم سلطات الاحتلال وقام قسم منهم بالرحيل بعد توجيه إخطارات لمجمل القاطنين فيها. وتقع خلة جديعة بمحاذاة خندق العزل من جهة خربة عاطوف خارج الخندق. وقد بدأت الإخطارات للأهالي في العام 2002 بحجة إقامة بيوت الشعر التي يسكنها المواطنين في منطقة عسكرية مغلقة يحظر على الفلسطينيين التواجد فيها، وبلغ عدد المواطنين القاطنين في خلة جديعة والمخطرين بالهدم 6 مواطنين، رحل ثلاث منهم إلى منطقة الرأس الأحمر الرعوية عام 2008 تخوفا من تنفيذ الاحتلال لمضامين الإخطارات وما يترتب من خسائر نفسية ومادية بسبب المضايقات تحديدا، وبقي 3 آخرين من المواطنين[40].

جدول يبين المواطنين الذين نزحوا عن خلة جديعة والمنطقة التي نزحوا إليها[41]

اسم النازح	مكان النزوح
حسن عبد الله بني عودة	الرأس الأحمر
مصـطفى عبـد الـرزاق بني عودة	الرأس الأحمر
جميل خضر بني عودة	الرأس الأحمر

[39] المصدر السابق
[40] بلدية طمون ومهجرين عن جديعة
[41] المصدر السابق

iiii. خلة مكحول: رغم عدم توجيه إنذارات وإخطارات بالهدم للقاطنين في تجمع خربة مكحول والبالغ عددهم حوالي 9 عائلات، إلا أن سلطات الاحتلال تتبع ذات السياسة مع الأهالي المقيمين مع مواشيهم على ما مساحته 200 دونم من الأراضي الواقعة بين أراضي طوباس وطمون في شق الأراضي الغورية الشمالية. حيث تعمل على ملاحقة الرعاة وتضييق حركتهم في مساحات ضيقة كما تعمل على شن حملات مداهمة ليلية للقاطنين في المنطقة. ويقيم الأهالي في خلة مكحول في بيوت مشيدة من الخيش والشعر وبعضها من ألواح الصفيح المستندة على دعامات من الخشب والحديد، وتعود جذور القاطنين في المنطقة لمدينة طوباس وبلدة طمون[42].

جدول يحصي القاطنين في خلة مكحول وعدد الماشية

الاسم
يونس أبو حلوة
يوسف أبو حلوة
شحادة سليمان أبو عامر
أحمد خلف عودة
محمد علي بشارات
محمود علي بشارات
أحمد عبد الله بني عودة
يوسف أسمر
برهان أسمر

2. التحكم الديمغرافي: سعت سلطات الاحتلال ومنذ احتلالها لأراضي غور الأردن إلى إحداث خلل ديمغرافي مفتعل لصالح مستوطنيها من خلال زيادة مساحة وسكان المستوطنات في الأغوار على حساب

[42] بلدية طمون وأهالي من مكحول

الأراضي والسكان الفلسطينيين في المنطقة من خلال التهجير ومنع تشييد الأبنية في التجمعات الفلسطينية في منطقة C بالأغوار.[43]

في خربة عاطوف في الأغوار ،مثلا، الثابت الوحيد في المتغيرات اليومية التي تفرضها سلطات الاحتلال على الأرض والمواطنين الفلسطينيين هناك هو تراجع عدد سكانها من 250 عائلة في العام 1967 إلى20 عائلة حاليا، وانحسرت المساكن فيها على مساحة قدرها 450 دونم حاليا، بعد أن كانت على ذات المساحة في العام 1967، وهذا ما يخالف الدالة الطردية لعدد السكان ومساحة النفوذ للتجمع الذي يفترض أن تكون عليه خربة عاطوف.[44]

في المقابل شهدت مستوطنة بقعوت المحاذية نموا ديمغرافيا تصاعديا استنادا إلى عمليات التوسعة والمصادرة على حساب أراضي الخربة والتجمعات الفلسطينية الأخرى، حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة لإنشاء المستوطنة في العام 1972 حوالي 400 دونم وحوالي 1000 دونم مصادرة وملحقة بالمستوطنة لأغراض زراعية. واليوم تبلغ المساحة السكنية للمستوطنة حوالي 675 دونم وحوالي 2500 دونم ملحقة لغرض زراعة كروم العنب والورود والأعشاب الطبية من قبل المستوطنين فيها.[45]

جدول يقارن بين التوسع الديمغرافي لخربة عاطوف ومستوطنة بقعوت[46]

العام	عاطوف	العام	بقعوت
1967	450 دونم	1972	400دونم
2009	450 دونم	2009	675 د

[43] مجالس محلية في الأغوار
[44] بلدية طمون، مجلس قروي عاطوف
[45] بلدية طمون، مجلس قروي عاطوف، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
[46] المصدر السابق

وكما الحال في خربة عاطوف، طال الأمر معظم التجمعات السكانية الفلسطينية في غور الأردن تحديدا من يقع في محاذاتها أو في محيطها مستوطنات أو مواقع عسكرية لجيش الاحتلال.

في قرية العقبة –مثلا– الواقعة على مشارف الأغوار الشمالية من جهة محافظة طوباس، تسبب وقوعها بين قاعدتين عسكريتين في إحداث خلل ديمغرافي أثر على النمو الطبيعي للقرية بسبب إعلان جيش الاحتلال عن أراضيها منطقة عسكرية مغلقة يحظر بموجبه أي نشاط عمراني أو تطويري. وكان لهذا القرار أن أخطرت سلطات الاحتلال جميع منشآت القرية الدينية –مسجد القرية– والتعليمية – مدرسة وروضة أطفال– والصحية –عيادة القرية الصحية– بالهدم، وما زال القرار ماثلا بانتظار قرار محكمة العدل الإسرائيلية للبت في تفعيل الإخطارات أو إبطالها.

وقد أدى إعلان جيش الاحتلال الإسرائيلي عن القرية منطقة عسكرية مغلقة إلى شلل النمو الديمغرافي للقرية بل على العكس ساهم في تراجع عدد السكان بنسبة 85% حيث تناقص عدد السكان من 2000 نسمة عام 1967 إلى حوالي 300 نسمة فقط حاليا[47].

وما ينطبق على قرية العقبة وخربة عاطوف ينطبق أيضا على خربة الحديدية التي أعاق خندق الفصل نموها الديمغرافي مع النشاط الاستيطاني والعسكري لجيش الاحتلال في الخربة ومحيطها. حيث تراجع عدد المواطنين في الخربة من 60 عائلة إلى 23[48].

---

[47] مجلس قروي العقبة

[48] بلدية طمون

خامسا: معيقات تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني

تنتج الأغوار 50% من مساحة المزروعات المروية التي تزرع في الضفة الغربية، ويشكل إنتاجها 60% من ناتج خضروات الضفة[49] و40% من محصول الحمضيات و100% من إنتاج الموز.

كذلك تستهلك الأغوار 55% من إجمالي كمية المياه المستخدمة لأغراض الريفي الضفة الغربية رغم المعيقات الإسرائيلية المتمثلة في الحواجز العسكرية التي فصلت الأغوار فصلا كليا عن الضفة الغربية، وتحكمها بمصادر المياه وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في نهر الردان والمياه الجوفية، وهجرة الأرض وتحويل الشباب الفلسطيني في غور الأردن إلى جيش من العمالة الرخيصة لصالح المستوطنات، إضافة إلى التحكم بتسويق منتجات الفلسطينيين الزراعية في غور الأردن.

1. الحواجز العسكرية:

حيث كانت وما زالت الحواجز العسكرية تشكل عائقا أمام حرية الحركة ووصول المزارعين والتجار الزراعيين بمنتجاتهم إلى الأسواق المحلية والعربية.

ورغم ما تدعيه سلطات الاحتلال من إدخال تسهيلات على الحواجز للمواطنين والمزارعين ومنتجاتهم إلا أن الوقائع على الأرض وشكاوي المزارعين للمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة تشير إلى تعمد سلطات الاحتلال عرقلة وصول منتجات الأغوار الزراعية للسوق الفلسطيني عبر حاجزي الحمرا وتياسير، وللسوق الإسرائيلي عبر معبري بيسان "مغلق منذ بداية العام 2008" والجلمة في جنين.

وتتمثل العراقيل على حاجزي الحمرا وتياسير العسكريين بحجز الشاحنات التي تقل لصناديق الخضار تصل أحيانا لساعات تحت أشعة الشمس الحارقة ما يؤثر على جودة المنتج وبالتالي على قيمتها التنافسية في السوق التي تؤدي إلى بيعها بأسعار رخيصة جدا.

أما أبرز المشاكل المتعلقة بتسويق الناتج لإسرائيل عن طريق معبري الجلمة وبيسان فهي تتعلق بفحص السمية للمنتجات الزراعية والتي على ضوئها

---

[49] وزارة الزراعة الفلسطينية

تمنح الأذون لتسويق الناتج الزراعي لإسرائيل، وهو ما يعتبره الجانب الفلسطيني ذريعة وحجة لإعاقة التسويق داخل إسرائيل خاصة وأن إجراءات الفحوص تتشدد على المنتجات المتوافرة في إسرائيل ويكون هناك تساهل وعدم تشديد في المنتجات التي يعاني منها السوق الإسرائيلي نقص في مواسم أو ظروف معينة.[50]

وكانت سلطات الاحتلال قد عملت على فصل الأغوار عن محيطها الفلسطيني فصلا كليا في أعقاب انتفاضة الأقصى عام 2000 من خلال عشرات الحواجز الثابتة والعشوائية وعرقلت وصول المواطنين الفلسطينيين من المزارعين والعمال والراغبين في الوصول إلى المنطقة.

2. سيطرة إسرائيل على مصادر المياه

لم تكتف السلطات الإسرائيلية بحرمان الفلسطينيين من حقهم من مياه نهر الأردن التي تبلغ 330 مليون متر مكعب سنويا[51]، بل عمدت إلى مصادرة مصادر المياه المعتمدة على الآبار الارتوازية الزراعية من خلال تخريبها كما حصل في الأغوار الشمالية حين أقدمت على تخريب وتجفيف 9 آبار ما اضطر المواطنين والمزارعين هناك للانتفاع من مياه شركة المياه الإسرائيلية ميكروت لسد احتياجات الزراعة وصلت سنة 1975 لحوالي 2 مليون كوب في السنة لأراضي قرية بردلة البالغة في تلك الفترة حوالي 7500 دونم للتراجع في مطلع الثمانينات إلى 1.5 مليون كوب بحجة خصم حصة الغائبين الذين لا يستغلوا أراضيهم الزراعية ومن ثم خصم 600 ألف كوب سنة 1987 بحجة جفاف أحد البئرين الارتوازيين في الأغوار الشمالية لتصل حتى آذار عام 2008 إلى 900 ألف كوب وبعد التاريخ أعلاه اتخذت ميكروت قرارا بتخفيض كمية المياه في بردلة بنسبة 20% لتصل إلى 720 ألف كوب.

وقد ساهم هذا الواقع في انحسار المساحات الزراعية إلى 5000 دونم زراعي[52] نتيجة ذلك وبسبب تشدد سلطات الاحتلال بمنح تصاريح لحفر آبار جديدة في مناطق C والتي تشكل 70% من الأغوار، مع العلم أن

---

[50] وزارة الزراعة الفلسطينية، مزارعين فلسطينيين، مجالس محلية في الأغوار

[51] وزارة الزراعة

[1] مجلس قروي بردلا، مجلس قروي عين البيضا في الأغوار الشمالية

60% من الآبار العاملة في المنطقة تم حفرها في العهد الأردني ولم يجر تجديدها نظرا للعراقيل الإسرائيلية. [53]

جدول يظهر تراجع الآبار العاملة في الأغوار[54]

المنطقة	إجمالي الآبار	الآبار العاملة	الآبار غير العاملة
الأغوار الجنوبية	91	55	36
الأغوار الشمالية	10	1	9
الأغوار الوسطى	68	55	13
المجموع	**169**	**111**	**58**

كذلك الأمر مع عيون المياه حيث استطاعت السلطات الإسرائيلية خلال ستة عقود عزل المناطق ذات الكفاءة بتخزين الماء بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة ووضعت يدها على جوف الأرض ومخزونها من المياه ما أثر على الطاقة الإنتاجية لعيون المياه في الأغوار البالغة 16 عين، والتي تعد واحدة من أهم مصادر المياه للزراعة الفلسطينية في المنطقة ما أدى إلى جفاف 6 منها أبرزها عين الفارعة، أو تحولت إلى ينابيع موسمية في فصل الشتاء والربيع على أبعد تقدير بعد أن كانت ينابيع جارية طيلة السنة.[55]

3. هجرة الزراعة لصالح العمل في المستوطنات:

عمل الاحتلال من خلال أدوات التضييق والملاحقة والحد من مصادر الإنتاج على إعاقة التنمية الزراعية في غور الأردن. ويمكن القول أن عجلة التنمية في غور الأردن توقفت عن الدوران منذ العام 1967 واقتصرت المشاريع فيه على مشاريع عائلية لا ترقى للمقارنة وبالتالي المنافسة مع المشاريع التطويرية التي قام بها الاحتلال ومجالسه الاستيطانية في المنطقة.

---

[2] وزارة الزراعة، مجالس محلية في الأغوار
[54] وزارة الزراعة
[55] المصدر السابق

ولعل الأخطر من ذلك أن الاحتلال دفع الشباب الفلسطيني على وجه التحديد لهجرة الأرض وحوله لجيش من العاملين لصالح تطوير القطاع الزراعي الاستيطاني.

وإن كان من الصعب تحديد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني في الأغوار بحكم أن العمل –سواء للمالكين أو للعاملين– يكون من قبل عائلات وليس أفراد عاملين في الغالب، إلا أن المناخ الذي فرضه تحول القطاع الأكبر من الشباب للعمل في المستوطنات أتاح المجال لزيادة نسبة المرأة العاملة في القطاع الزراعي بالأغوار بنسبة 35% والنسبة المتبقية والبالغة 65% من الذكور بمتوسط أعمار 48 سنة.

وهذه النسب تلقي الضوء على هجرة الشبان الفلسطيني من أراضيهم الزراعية لصالح العمالة الزراعية في المستوطنات نتيجة عمليات الإحباط المتراكمة التي ولدها الاحتلال للقطاع الزراعي الفلسطيني في المنطقة.

حيث يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في مستوطنات الأغوار حوالي 2200 عامل وعاملة[56]، 60% منهم يمتلكون أراضي في الأغوار[57] بحكم أن 85% من العمالة الزراعية في المستوطنات الجاثمة على أراضي المنطقة من الأغوار أو المناطق الشفا غورية كزعترة وسالم في نابلس وقرى تياسير وطمون وعقابا في محافظة طوباس هذا بالإضافة إلى العمال من أريحا والنصارية وبردلة وغيرها من التجمعات في الأغوار الوسطى والشمالية والجنوبية[58]، ويبلغ متوسط أعمار العاملين الفلسطينيين في الزراعة بالمستوطنات 32 سنة، 87% منهم من الذكور و 13% من الإناث تحديدا من الأغوار الجنوبية[59].

جدول يحصي العمال الفلسطينيين الجاثمة على أراضي الأغوار[60]

الموقع	عدد العمال	مكان سكن العامل
الأغوار الشمالية	1200	بردلة، عين البيضا، تياسير، طوباس
الأغوار الوسطى	400	النصارية، طمون، عقابا، سالم

[56] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
[57] وزارة الزراعة والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
[58] المصدر السابق
[59] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
[60] المصدر السابق

الأغوار الجنوبية	600	أريحا وقراها، تياسير، طمون، عقابا

4. معيقات التسويق

تعد الأغوار دفيئة زراعية طبيعية تنتج 50% من إجمالي المساحات المروية في الضفة الغربية وما نسبته 60% من إجمالي ناتج الخضار في الضفة الغربية[61]، ويتم تسويق منتجات المنطقة إلى أسواق المدن الفلسطينية وإلى السوق الإسرائيلي عن طريق معبري الجلمة وبيسان.

وتتفاوت نسبة التسويق للسوق الإسرائيلي من موسم لآخر استنادا إلى الأوضاع السياسية وحاجة السوق الإسرائيلي لمنتجات محددة[62]، حيث تبلغ في أحسن حالاتها 70% من ناتج الخضار تحديدا، وتصل إلى 30% في حالات أخرى.

أما التسويق للسوق العربي فهو محدود وإن وجدت فهي حالات فردية تتبع لجهد شخصي من المزارعين تحديدا مزارعي بذور البصل وأحيانا البطاطا إلى أسواق الأردن، أما إلى الأسواق الأجنبية فيتم التسويق غالبا عن طريق الشركات الإسرائيلية وتحديدا تتم عن طريق أرباب وكلاء العمال العرب لدى المستوطنات.

وبخلاف ذلك هناك محاولات فردية لشركات تسويق فلسطينية تحديدا التمور ولا تتجاوز نسبة التصدير للسوق الأجنبي 10% من إجمالي الناتج الزراعي في الأغوار، ومرد ذلك سيطرة إسرائيل على المعابر وعدم وجود شركات تسويق زراعي فلسطينية متخصصة[63].

في المقابل يستغل مستوطنو 31 مستوطنة جاثمة على أراضي الأغوار ما يقرب من 60 ألف دونم[64] لزراعة الأعشاب الطبية والنخيل والموز والخضار والعنب اللا بذري والورود، ويتم في الغالب تسويق منتجات المستوطنات في الأسواق الخارجية وتحديدا السوق الأوروبي وأمريكا وكندا وغيرها.

إذ تبلغ نسبة التسويق الخارجي حسب شهادات وكلاء عمال عرب وعمال في المستوطنات 80% من إجمالي ناتج المستوطنات باستثناء التمور التي تسوق في الضفة الغربية بنسب تصل إلى 30% من إجمالي الناتج حسب ذات المصادر.[65]

---

[61] وزارة الزراعة

[62] مزارعين فلسطينيين، تجار منتجات زراعية

[63] وزارة الزراعة الفلسطينية

[64] مصدر سابق

[65] مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

ورغم حملات المقاطعة الفلسطينية والدولية –تحديدا الأوروبية– لمنتجات المستوطنات إلا أن الغريب في الأمر –حسب شهادات وكلاء عمال عرب في المستوطنات الإسرائيلية بالأغوار– أن أرباب عملهم غير قلقين من حملات المقاطعة بقدر القلق من المنافسة من منتجات دولة المغرب العربي التي باتت تنافس منتجات المستوطنات في الأسواق الخارجية تحديدا في منتجات الأعشاب الطبية.

وبخلاف ذلك لم تشهد عملية التسويق الخارجي لمنتجات مستوطنات الأغوار الزراعية أي تراجع بل على العكس هناك زيادة تصل في بعض المستوطنات إلى 10% كما هو الحال في بعض منتجات شركة آدا فرش للتسويق الزراعي بمستوطنات الأغوار الشمالية و 20% في بعض منتجات شركة إغريسكو للتسويق الزراعي وتحديدا التمور بمستوطنات الأغوار الوسطى والجنوبية[66]، ومرد ذلك حسب وكلاء وعمال فلسطينيين تلاعب مجالس المستوطنات ب

A. شهادات المنشأ: إذ وفرت السلطات الإسرائيلية بسيطرتها على المعابر غطاءا للتحايل مع مستوطنيها حول شهادات منشأ المنتجات الزراعية والتلاعب بمنشئها لإتاحة تسويقها في دول الاتحاد الأوربي المتشددة إزاء منتجات المستوطنات الجاثمة على أراضي الضفة الغربية المحتلة.[67]
B. رأس مال استيطاني لبعض شركات التسويق الفلسطينية: وذلك من خلال الدخول بشراكة وهمية مع بعض وكلاء العمال العرب العاملين في المستوطنات الإسرائيلية لإنشاء مصانع تدريج وتغليف في أراضي السلطة الفلسطينية بمسميات فلسطينية ورأس مال لرب العمل في المستوطنة الإسرائيلية ليتم تسويق المنتج الزراعي بشهادة منشأ فلسطينية كما هو الحال في بعض مصانع تغليف وتدريج التمور، كذلك الأمر في بعض مصانع تغليف وتدريج الأعشاب الطبية والخضار تحديدا صنف "بندورة شيري".[68]
C. تغليف بماركات عربية داخل المستوطنات: سيطرة إسرائيل على المعابر والتلاعب بشهادة المنشأ أتاح لشركات تسويق المنتجات الزراعية وتحديدا شركات آدا فرش وإغريسكو وعرافاه تدريج وتغليف منتجاتها الزراعية بعبوات تحمل أسماء ماركات عربية كما حصل ويحصل –حسب شهادة عمال– في مستوطنة بقعوت بتغليف تمور في مستوطنة بقعوت بعبوات تحمل اسم "تمور الحرمين" و"تمورمناصرة"، ما

---

66 المصدر السابق
67 المصدر السابق
68 المصدر السابق

يطرح سؤال حول إمكانية وصول منتجات المستوطنات الجاثمة على أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967 إلى أسواق الدول العربية المجاورة بعلم أو بغير علم المسئولين في هذه الدول؟؟. [69]

ويمكن القول أن شركات التسويق الزراعي لمستوطنات الأغوار: ساهمت بتنمية قطاع الزراعة في المستوطنات الجاثمة على أراضي الأغوار الفلسطينية المحتلة، ولعبت هذه الشركات دورا بارزا في ترسيخ الواقع الاستيطاني في المنطقة وأتاحت مستوى اقتصادي رغيد للمستوطنات وقاطنيها.

وقد برز نشاط هذه الشركات أواخر السبعينات من القرن الماضي ومطلع الثمانينات ليس لتسويق منتجات المستوطنات في الأغوار فحسب بل حتى منتجات المزارعين الفلسطينيين التي كانت تصدر في تلك الفترة للأسواق الخارجية بشهادة منشأ إسرائيلية لشركات تسويق منتجات المستوطنات وأبرزها في تلك الفترة شركة إغريسكو وشركة عارفاه.

وفي الوقت الحالي يوجد 6 شركات تسويق لمنتجات مستوطنات الأغوار الزراعية أبرزها على الإطلاق شركة عارفاه وشركة إغريسكو وشركة آدا فرش، وهذه الشركات بالإضافة إلى الثلاث الأخرى متخصصة بتسويق المنتجات الزراعية.

وإن كان هناك نشاط تسويقي لبعض هذه الشركات في منتجات محددة ويكون تركيز عملها في مناطق بالأغوار دون غيرها، إلا أن جميعها يعمل في غالبية مستوطنات الأغوار وحتى أن بعضها يعمل بعضها داخل إسرائيل.[70]

جدول يحصي شركات تسويق منتجات المستوطنات في الأغوار [71]

اسم الشركة	المنتجات الزراعية	تركيز عملها
آدا فرش	أعشاب طبية	مستوطنات الأغوار الشمالية
عارفاه	خضار/ فلفل، بندورة شيري	مستوطنات الأغوار الجنوبية
إغريسكو	تمور وخضار	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى
بي بي بي	خضار	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى
أتو دوشا	خضار وأعشاب طبية	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى
سوفوت كنيرت	خضار وأعشاب طبية	مستوطنات الأغوار الجنوبية والوسطى

[69] المصدر السابق
[70] مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، مجالس محلية فلسطينية في الأغوار، عمال فلسطينيين في مستوطنات الأغوار
[71] مقاولي عمل فلسطينيين في مستوطنات الأغوار، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

سادسا: تراجع تربية الثروة الحيوانية

"سهل البقيعة في الأغوار الشمالية كمثال"

1. لمحة عامة: يقع سهل البقيعة في محافظة طوباس في شق الأراضي الغورية من المحافظة وتمتد أراضيه –التابعة في معظمها لأهالي بلدة طمون– حتى المنطقة الحدودية المتاخمة للملكة الأردنية شرقا على مساحة قدرها حوالي 60 ألف[72] دونم مملوكة في معظمها لأهالي بلدة طمون وقسم محدود لأهالي مدينة طوباس. اكتسب سهل البقيعة مكانة خاصة لبعده الاستراتيجي المكتسب من إشرافه على الحدود الأردنية شرقا ومحاذاته للخط الأخضر شمالا، إضافة لترامي أراضيه من محافظة طوباس غربا امتدادا لمحافظة نابلس جنوبا وصولا لغور الأردن شرقا حيث تتمركز أكثر من 80% من أراضيه، وهذا ما جعله عرضة لعمليات المصادرة والضم لأغراض استيطانية وعسكرية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. يبلغ عدد التجمعات في سهل البقيعة 8 تجمعات سكانية منها خربتان و 6 تجمعات[73] عشوائية، ويمتهن غالبية قاطنيها تربية الماشية بشكل أساسي إضافة إلى الزراعة الحقلية، وتعود جذور قاطني المنطقة بغالبيتهم إلى بلدة طمون وقسم محدود إلى مدينة طوباس ومحافظة الخليل ممن وفدوا مع ماشيتهم إلى المنطقة طلبا للكلأ واستقروا فيها. سهل البقيعة من التجمعات الرعوية التي حددت هوية وملامح قاطنيها وذلك لترامي الأرض الرعوية البالغ مساحتها في سهل البقيعة حوالي 20 ألف دونم وتمتد شرقا إلى عمق غور الأردن بمساحات مفتوحة، إضافة إلى المناخ الشفا غوري ووفرة آبار الري، إذ تبلغ نسبة العاملين في هذا القطاع من سكان المنطقة حوالي 75% وما تبقى "25%" يعمل في القطاع الزراعي وتحديدا الزراعة الحقلية، ما جعلها –فيما مضى– موئلا ووجهة يقصدها الرعاة في موسم الهجرة ربيعا من الجنوب الفلسطيني، وتحديدا من محافظة الخليل، وكان لهذه الخاصية أن تركز النشاط السكاني في الربيع والصيف، ما جعل من المتعذر للجهات المختصة إحصاء القاطنين في التجمعات الرعوية. ويقدر عدد الثروة الحيوانية في سهل البقيعة حوالي 15 ألف رأس 85% منها ماعز وأغنام وما تبقى "15%"[74] أبقار ودجاج ونحل، وكانت

[72] بلدية طمون

[73] استنادا إلى بحث ميداني قام به الباحث

[74] بلدية طمون

أعداد الثروة الحيوانية بالمنطقة تقدر حتى العام 2000 بحوالي 40 ألف رأس غير أنها في تراجع مستمر –يكاد يكون يومي– نظرا للاستهداف المباشر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتسارع الإجراءات القمعية على الأرض[75].

2. **<u>أسباب تراجع تربية الماشية</u>:**

a. الاستيطان: ساهم الاستيطان بشكل رئيس بمحدودية المناطق الرعوية بسهل البقيعة وانحسارها بمساحات مصادرة ضيقة بلغت 5 آلاف دونم بعد أن كانت حوالي 20 ألف دونم رعوي يضاف إليها مساحات رعوية مترامية تصل للحدود الأردنية، وقد استهدفت المنطقة بهجمة استيطانية مطلع السبعينات من القرن الماضي حين أنشيء على أراضي سهل البقيعة 3 مستوطنات زراعية في المنطقة في العام 1972 هي مستوطنة بقعوت – نسبة إلى المكان المستهدف– وأرجمان والحديدية "روعي"، وفي العام 1978 تم إنشاء مستوطنة الحمرا[76].

جدول يبين المستوطنات الجاثمة على أراضي سهل البقيعة[77]

الموقع	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة
بقعوت	1972	5675 دونم
أرجمان	1972	1000 دونم
مستوطنة الحديدية "روعي"	1978	1164 دونم
الحمرا	1972	1500 دونم

b. المواقع العسكرية والتدريب الحي: بلغ إجمالي المساحات الرعوية المصادرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لغرض إنشاء مواقع عسكرية وميادين مفتوحة تتبع لها لغرض الرماية والتدريب الحي حوالي 5000 دونم، وكان لعمليات المصادرة هذه والإعلان عن مساحات ملحقة كمناطق عسكرية مغلقة أسوأ الأثر على تربية الماشية التي تراجعت من 40 ألف رأس إلى 15 ألف رأس، وكل ذلك نتيجة الإجراءات القمعية التي مارسها جنود الاحتلال بحق الرعاة ومربي الثروة الحيوانية سواء من مصادرة الأراضي الرعوية أو نتيجة ملاحقة الرعاة وهدم منشآتهم السكنية وحظائر الماشية ما دفع

[75] وزارة الزراعة، مديرية بيطرة طوباس
[76] بلدية طمون، مجالس محلية في الأغوار
[77] المصدر السابق

قسم كبير منهم لهجرة المنطقة والمهنة وقسم محدود هجر الأرض وبحث عن بيئة رعوية أكثر أمنا من التي يعيش[78].

جدول يبين المواقع العسكرية بسهل البقيعة[79]

الموقع	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة
معسكر روعي	1975	610 دونم
بلاس "المزوقح	1978	75 دونم
معسكر بقعوت	1972	200 دونم
معسكر سمرا	1983	250 دونم
مناطق عسكرية مغلقة		3700 دونم

c. خندق الفصل: توالت عمليات المصادرة والتضييق على الرعاة ومربي الثروة الحيوانية في سهل البقيعة وصولا للعام 2000 حين شقت آليات الاحتلال خندقا بعرض سهل البقيعة عازلة 40 ألف دونم من مساحته الإجمالية المقدرة بحوالي 60 ألف دونم خلف الخندق بطول 2 كلم وعرض 4 متر وعمق 4 متر كذلك ما اضطر مئات الرعاة في المنطقة لهجرة المنطقة مع عشرات الآلاف من ماشيتهم ما كان له أسوأ الأثر على مهنة تربية الماشية في المنطقة[80].

جدول يبين المساحات الإجمالية والمصادرة[81]

المساحة الإجمالية	الأراضي المصادرة	معزول مراعي
60 ألف دونم	20 ألف دونم	20 ألف دونم

3. **<u>مراحل استهداف الثروة الحيوانية</u>:**

a. المرحلة الأولى: <u>"حبس الماشية لدواعي أمنية 1967- 1997"</u>

بدأت هذه المرحلة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 عندما

---

[78] المصدر السابق
[79] المصدر السابق
[80] المصدر السابق
[81] المصدر السابق

تـم التعامـل مـع مربـي الماشـية بطريقـة مرهقـة ماديـا ونفسـيا لإجبـارهم علـى الرحيـل مـن المنطقـة، حيـث عملـت سـلطات الاحـتلال علـى مصـادرة قطعـان الماشـية فـي سـهل البقيعـة وتحميلها من مكان تواجدها في منطقة البقيعة من قبل الجيش الإسرائيلي إلـى منطقـة أسـموها الكرنتينـا قريبـا مـن مسـتوطنة " فصـايل " فـي أريحـا، وفرضـت غرامـات علـى كـل رأس مـن الماشية ما يعادل العشرة دنانير أردني "14 دولار أمريكي" عن كـل ليلـة تحتجـز فيهـا إضـافة إلـى تحويـل أصـحاب قطعـان الماشية إلى المحاكم العسكرية وتغريمهم مبالغ طائلة تصل إلى مـا يعـادل ألـف دينـار أردنـي "1400 دولار أمريكـي"، وقـد اسـتمرت هـذه المرحلـة حتـى العـام 1997 حـين قـام أصـحاب المواشـي برفـع قضـايا علـى الحكومـة الإسـرائيلية عـن طريـق محامين لتتوقف بعدها عمليات مصادرة الماشية وحبسها. وقد وثّـق العديـد مـن مربـي الماشـية تلـك المرحلـة بشـهادات أفـاد بعضهم فيها أنه لم يكن يخيّل لهم أن يأتي اليوم الذي تلاحق فيه ماشيتهم وتزج في سجن جماعي مع آلاف رؤوس الماشية لدواع أمنية وخروجها على القانون لمجرد الحركة والرعي في مساحات مفتوحة كانت تعتبر قبل الاحتلال متاحة وممتدة حتى الحدود الأردنية، معتبرين أن سبب هذا البلاء هو النوايا المبيتة لسلطات الاحتلال اتجاه المنطقة بشكل خاص والأغوار بشكل عام[82].

b. المرحلـة الثانيـة: "هدم ومنـع تشييد المنشآت 1970– 2010 "

نفذت سلطات الاحتلال في سهر حزيران 2010 60 عملية هدم في خربة الرأس الأحمر بسهل البقيعة، وكانت قد أخطرت منذ مطلع عام 2010 وحتى تموز من ذات العام ما يزيد عن 90 مـواطن فـي خـرب وتجمعـات سـهل البقيعـة بـين الهـدم والترحيل. وبدأت سلطات الاحتلال فعليا بسياسة هدم المنشآت السكنية وحظائر الماشية بسهل البقيعة في عام 1970 حينما

[82] مزارعين ومربي ثروة حيوانية متضررين، بلدية طمون، مجالس محلية في الأغوار

قاموا بحملة لهدم المنازل التي يسكنها أصحاب هذه المواشي ومصادرة كل ما يلزم من الأدوات التي يوضع بها العلف ومياه الشرب للماشية، وقد انتهجت سلطات الاحتلال سياسة هدم المنازل وحظائر الماشية ومنع تشييدها من الباطون حتى يومنا هذا، وقد تدرج الاحتلال بعمليات التضييق على المزارعين بإجراءات قمعية تمثلت بالمصادرة أولا ومن ثم الهدم لتبدأ منذ العام 1972 بمنع تشييد الأبنية المسقوفة بالباطون ليقتصر سكن الأهالي في المنطقة داخل بيوت من الشعر أو كرفانات أو بيوت مشيدة من سلاسل حجرية أعانها الطين كي تتماسك مع ألواح الصفيح التي تغطي سقف ما يسمى بمنزل العائلة. وقد نفذت سلطات الاحتلال أكثر من 300 عملية هدم لمنشآت سكنية وحظائر للماشية في سهل البقيعة دون احتساب عمليات الهدم المتكررة التي طالت معظم مربي الماشية لأكثر من مرة كما حصل مع عارف عبد الوالي من خربة عاطوف الذي هدم الاحتلال منزله في العام 2000 وعاود وكرر عملية الهدم في العام 2006 لتطال منزل الصفيح الذي يتخذه كمسكن إضافة إلى حظيرة للماشية ومنشأة من الصفيح كان يتخذها كمخزن لحبوب وأعلاف الماشية، وكان عبد الوالي يعيد بناء ما يتم هدمه رغم إخطارات الهدم المتكررة من قبل سلطات الاحتلال والتي كان آخرها مطلع العام 2010 ما ضاعف خسائره لتصل حسب تقديرات بلدية طمون لنحو 10 آلاف دينار أردني "14 ألف دولار أمريكي"[83].

c. المرحلة الثالثة: "تجميع وعزل مربي الثروة الحيوانية 1997-2000" تجلت نوايا الاحتلال وقادته اتجاه المناطق الفلسطينية المحتلة ذات البعد الاستراتيجي والقومي -كالأغوار بشكل عام وسهل البقيعة بشكل خاص- حين كشف شارون بتصريحات نسبت له في الرابع والعشرين من آب عام 1988 سياسات الاحتلال بحق الفلسطينيين في المناطق المستهدفة حينما قال

[83] المصدر السابق

"أنت ببساطة لا تحمل الناس في شاحنات وتذهب بهم بعيدا.. أنا أفضل إتباع سياسة ايجابية بخلق ظروف تقنع الناس بالمغادرة". وهذا ما حدث فعلا من قبل الاحتلال في سهل البقيعة حينما خلق ظروف سلبية تمثلت بملاحقة الرعاة ومربي الثروة الحيوانية وهدم منشآتهم السكنية وحظائر الماشية ومنع تشييد الأبنية لمضاعفة فاتورة الخسائر المتراكمة في سجلهم جراء الانتهاكات الإسرائيلية على الأرض وبالتالي التأثير على إرادة السكان في البقاء. لكن يبقى الإجراء الأكثر ميلا لدفع الناس للرحيل عن المنطقة ما قامت به سلطات الاحتلال في مطلع العام 1997 حينما قامت قوة من الجيش الإسرائيلي بملاحقة مربي الماشية والرعاة في ثلاث تجمعات هي خربة أم قطن وخلة مكحول وخلة الجديعة وقامت مع ما يسمى بوحدة الإنشاءات في الجيش الإسرائيلي بهدم منازل الشعر والصفيح ونقل السكان في التجمعات الثلاث مع ماشيتهم وتجميعهم في خربة الحديدية وقامت بعد ذلك بتحديد حركة السكان ومربي الماشية بمساحات رعوية ضيقة، لتقوم في أواخر ذات العام "1997" بإخطار جميع الرعاة ومربي الماشية في الحديدية بالرحيل وهدم المنشآت السكنية وحظائر الماشية، ونفذت فعليا أكبر عملية هدم جماعي في تاريخ المنطقة عندما أقدمت آليات وجرافات الاحتلال على تجريف 100 منشأة من الكرافانات وبيوت الصفيح والخيش والشعر المستغلة من قبل الأهالي للسكن وإيواء الماشية كحظائر ومصادرتها، كذلك تجريف ومصادرة ما يخص معالف ومشارب الماشية وبعض الجرارات الزراعية، ومصادرة صهاريج المياه التي كان يستغلها الأهالي لغرض نقل مياه الري للأفراد والماشية، غير أن بعض السكان أعادوا بناء ما تم هدمه خلال أشهر بجهود فردية ودعم محدود من الجهات الرسمية والمنظمات الأهلية، غير أن قوات الاحتلال التي أخطرت من جديد من أعادوا البناء إضافة

للسكان الآخرين عادت وشنت عملية هدم أخرى في الأعوام 2008 و2009[84].

d. المرحلة الرابعة: "خندق العزل 2000– 2010" في العام 2000 كشفت السلطات الإسرائيلية فعليا عما كانت تعد له منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 اتجاه سهل البقيعة عندما عزلت المنطقة كليا عن محيطها الفلسطيني بواسطة خندق تم حفره بعرض سهل البقيعة بطول 2 كلم متر وعرض وعمق 4 متر، وكان الهدف من هذا الخندق عزل 40 ألف دونم من أراضي سهل البقيعة بعد إحداث خلل ديمغرافي لصالح مستوطنات الاحتلال على حساب التجمعات الفلسطينية في المنطقة. وقد عزل الخندق 7 تجمعات فلسطينية ترك قاطنيها لقدرهم في مواجهة قمع سلطات الاحتلال واستهدافهم لغرض تهجيرهم مع ثروتهم الحيوانية المتناقصة يوما بعد يوم. وقد أمعنت سلطات الاحتلال في إجراءاتها القمعية بحق المعزولين داخل خندق العزل عندما تم عزل العديد من الأسر داخل الخندق توزعوا في خرب مبعثرة على مساحات رعوية، حيث أنشأ الاحتلال وفور الانتهاء من حفر الخندق بوابتين حديديتين بمحاذاة الشارع الرئيس الواصل بين حاجز الحمرا وقرى الأغوار الشمالية، وأحكموا الدخول للمزارعين والراغبين بالوصول إلى المنطقة إلا بواسطة تصاريح يضطر غير القاطنين في المنطقة الالتفاف عبر حاجز الحمرا المؤدي إلى أريحا والوسط أو عبر حاجز تياسير المؤدي إلى الأغوار الشمالية، ما ضاعف من المسافات التي يقطعها الراغبين بالوصول للمنطقة من المزارعين القاطنين خارج المنطقة المعزولة أو من يرغب بدخول المنطقة من غير المقيمين فيها لما يقرب من 15 كلم بعد أن كان الوصول للمنطقة لا يتجاوز كيلو متر واحد. أما بخصوص حرية الحركة للأهالي والرعاة المعزولين داخل الخندق اضطروا للتنسيق مع الصليب الأحمر لفتح البوابات في

[84] المصدر السابق

ساعات يحددها جيش الاحتلال وجنود الدوريات العسكرية المارة بالقرب من البوابتين لإتاحة نقل صهاريج المياه من بلدة طمون وعين الفارعة "5كلم و8 كلم على التوالي" لغرض الاستخدام الشخصي وري الماشية. وتكون حركة المعزولين عبر البوابة في ساعات النهار فقط، دون مراعاة للحالات الإنسانية التي قد تطرأ وتستوجب مرور المعزولين عبر البوابتين. وقد تكررت حوادث طارئة مع المعزولين اضطروا خلالها للاستعانة بدوريات للجيش الإسرائيلي لنقل حالات مرضية لسيارات إسعاف إسرائيلية في ساعات الليل، كما حدث عند انفجار قنبلة من مخلفات الاحتلال بأحد الرعاة وهو نجل محمود محمد بشارات، وتكرار الأمر مع سعيد أحمد يوسف بشارات حين لدغته أفعى في ساعات الليل واستعان ذويه بدورية إسرائيلية مارة بالمكان لنقل المريض إلى سيارة إسعاف إسرائيلية في مستوطنة بقعوت بعد أن تعذر عليهم نقله عبر بوابتي الخندق إلى أقرب مركز صحي فلسطيني. وبالإضافة للدوريات، يرصد الاحتلال حركة من يقترب من البوابة من الرعاة بواسطة برج متقدم للمراقبة أنشيء داخل مستوطنة بقعوت بعد حفر الخندق على تلة مشرفة على منطقة طوباس غربا وحتى الحدود الأردنية شرقا، ومزود بكاميرات إلكترونية للمراقبة ومجسات للصوت لتحديد حركة الرعاة في مساحات ضيقة، ومن يجتاز المنطقة المحددة من قبل سلطات الاحتلال تقوم الأخيرة بترحيله عن المنطقة[85].

4. تراجع الماشية: لقد كان لإجراءات الاحتلال الممنهجة بحق الرعاة في سهل البقيعة أسوء الأثر على تربية الثروة الحيوانية في المنطقة، خاصة عند استعراض الأرقام قبيل العام 2000 ومقارنتها بالواقع الذي آلت إليه. فالثروة الحيوانية في سهل البقيعة في تراجع يومي وصل لـ 15 ألف رأس بعد أن كان قبل العام 2000 أكثر من 40 ألف رأس[86]. وكل هذا نتيجة عمليات المصادرة والمواقع العسكرية المغلقة والأهم من ذلك عمليات

[85] المصدر السابق
[86] وزارة الزراعة، مديرية بيطرة طوباس

التهجير التي طالت جميع المواقع السكانية في سهل البقيعة "راجع الباب الرابع" التي دفعت بقسم محدود من الرعاة البحث عن بيئة أكثر أمنا ودفعت بالقسم الأكبر لهجرة مهنة تربية الماشية والبحث عن بيئة وعمل آخر.

جدول يحصي المهجرين عن الرعاة في سهل البقيعة وعدد الماشية قبل وبعد التهجير[87]

اسم النازح	عدد المواشي قبل النزوح	النزوح من	النزوح إلى	عدد المواشي بعد
عبد محمد بني عودة	400 رأس	حمصه	الجفتلك	150 رأس
فوزي محمد بني عودة	300 رأس	حمصه	الجفتلك	120 رأس
جمال خضر حامد	700 رأس	حمصه	عاطوف	700 رأس
عفيف خضر حامد	400 رأس	حمصه	عاطوف	25 رأس
رشيد مصطفى عبد الكريم	200 رأس	حمصه	طمون	60 رأس
سعد علي	180 رأس	حمصه	"توفي"	صفر
محمد صادق بشارات	250 رأس	حمصه	عاطوف	صفر/عامل
المجموع في حمصه	**2430**			**1055**
عبد الله حافظ بني عودة	700 رأس	خربة الرواق	الحديدية	700 رأس
علي محمد مفلح	600 راس	خربة الرواق	الحديدية	600 رأس
محمد علي مفلح	200 رأس	خربة الرواق	الحديدية	100 رأس
حسين أسمر	500 رأس	خربة الرواق	الحديدية	600 رأس
عبد الله محمود لطيّف	700 رأس	خربة الرواق	مرج نعجة	200 رأس
محمد محمود لطيّف	300 رأس	خربة الرواق	مرج نعجة	30 رأس
خضر محمد بشارات	800 رأس	خربة الرواق	مرج نعجة	صفر
المجموع في الرواق	**3800**			**2230**
علي إبراهيم مصطفى	300 راس	الحديدية	عاطوف	صفر
محمد موسى مصري	170 رأس	الحديدية	عاطوف	صفر

[87] مهجرين عن تجمعات سهل البقيعة

راضي أحمد حمد	150 رأس	الحديدية	طمون	صفر
أحمد يوسف بشارات	200 رأس	الحديدية	عاطوف	صفر
محمود يوسف بشارات	160 رأس	الحديدية	طمون	20
عبد الرحيم حسين بشارات	140 رأس	الحديدية	طمون	80
عمر عارف بشارات	80 رأس	الحديدية	طمون	70
محمد فهد بني عودة	130 رأس	الحديدية	طمون	صفر
علي محمد بني عودة	180 رأس	الحديدية	طمون	صفر
عبد الله حافظ يوسف	120 رأس	الحديدية	طمون	40
حسين أسمر بشارات	220 رأس	الحديدية	طمون	100
راضي بشارات	150 رأس	الحديدية	طمون	صفر
المجموع في الحديدية	**2000 رأس**			**310 رأس**
محمد جمال حامد	130 رأس	أم قطن	طمون	صفر
عارف جبر طوباسي	250 رأس	أم قطن	عاطوف	50 رأس
عزات يوسف بني عودة	200 رأس	أم قطن	الرأس الأحمر	100 رأس
علان يوسف بني عودة	120 رأس	أم قطن	الرأس الأحمر	80 رأس
علي يوسف بني عودة	130 رأس	أم قطن	الرأس الأحمر	70 رأس
المجموع في أم قطن	**830 رأس**			**300 رأس**
حسن عبد الله بني عودة	250 رأس	خلة جديعة	الرأس الأحمر	120 رأس
مصطفى عبد الرزاق بني عودة	170 رأس	خلة جديعة	الرأس الأحمر	50 رأس
جميل خضر بني عودة	150 رأس	خلة جديعة	الرأس الأحمر	صفر
المجموع في خلة جديعة	**570 رأس**		**الرأس الأحمر**	**170**

المجموع الكلي	9630 رأس				4065 رأس